طبق الاصل

مؤيد نعمة

التحقيق في انتهاكات برنامج النفط مقابل الغذاء العراقي

ترجمة/عادل العامل

أعلن السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، اليوم، عن تشكيل هيئة مستشارين مستقلة ستتولى التحقق من مزاعم سوء إدارة واستخدام برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق.

وسيرأس الهيئة السيد بول أ. فولكر، الرئيس السابق لمجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة. العضوان الآخران هما القاضي ريتشارد غولدستون الجنوب أفريقي، الذي عمل سابقاً بوظيفة النائب العام الرئيس لمحاكم الأمم المتحدة للجنايات الخاصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا، ومارك بين السويسري، أستاذ القانون الجنائي وعلم الجريمة بجامعة باسل الذي يتمتع بخبرة واسعة في موضوع غسل الأموال.

ووفقاً لشروط الإحالة التي ستحكم التحقيق المستقل، فإن الهيئة ستمتلك سلطة التحقق مما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لإدارة واستخدام البرنامج المذكور قد تعرضت للانتهاك، وتحديد من من المسؤولين والموظفين والوكلاء والمقاولين التابعين للأمم المتحدة قد تورط في أية نشاطات فساد محظورة تتعلق بتنفيذ أدوارهم فيما يخص البرنامج، إضافة إلى تحديد ما إذا كانت البرامج مرتبة ومحافظ عليها وفقاً لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها.

ومن أجل ضمان التحقق الشامل والدقيق، فإن أعضاء الهيئة الاستشارية المستقلة هؤلاء سيتمتعون بالسلطة الكافية للوصول إلى التسجيلات والمعلومات لدى الأمم المتحدة، ذات العلاقة بالموضوع، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، ومقابلة جميع مسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها المرتبطين بهذه القضية. كما إن الهيئة مخولة بالحصول على تسجيلات ومقابلات من أشخاص لا علاقة لهم بالأمم المتحدة يمكن أن تكون لديهم دراية تتعلق بالتحقيق، بما في ذلك مزاعم سوء التصرف. وهي مخولة كذلك بطلب التعاون من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية فيما يتعلق بإدارة هذا التحقيق.

وقد تبنى مجلس الأمن، في سياق منفصل، قراراً بالإجماع يرحب بتعيين الهيئة ويناشد سلطة التحالف المؤقتة والعراق وجميع الدول الأعضاء الأخرى بالتعاون التام مع التحقيق.

إضافة إلى ذلك، فإن على الهيئة أن تقوم في غضون ثلاثة أشهر من بدء عملها، بتزويد الأمين العام بتقرير قانوني عن عملها هذا، وقد ذكر الأمين العام أنه سوف يستخدم سلطته من أجل أن لا تعوق امتيازات المنظمة واستثناءاتها الجهود الرامية إلى محاسبة أولئك الذين تورطوا في سلوك غير مقبول. وقال لمندوبي الصحافة في مركز الأمم المتحدة: "من الواضح أن هذه مزاعم خطيرة نأخذها نحن على محمل الجد، وهذا هو السبب في تشكيلنا مجموعة رزينة جداً للتحقيق في هذا الأمر. وسوف تتخذ المنظمة أية خطوات تجدها مناسبة للتوجه نحو القضايا التي يثيرها التحقيق. وقد جمعنا عدداً من الأشخاص المحترمين الذين نأمل أن يتموا عملهم بالسرعة العملية الممكنة".وأضاف الأمين العام قائلاً: "أما بالنسبة لتأثير نشاطاتنا في العراق، فإني أمل أن يدرك العراقيون أنه حتى إذا كانت هناك أفعال خاطئة صادرة عن أفراد معينين من طاقم الأمم المتحدة، فإن هذه المنظمة عموماً ستبذل جهداً صادقاً لتلبية احتياجاتهم الإنسانية، وكان هناك المئات من موظفي الأمم المتحدة الذين بذلوا كل ما بوسعهم لترسيخ نظام لتوزيع الغذاء وضمان إدخال الإمدادات الغذائية، وينبغي، كما أعتقد، أن لا يتم إغفال هذا الجانب الإيجابي من نشاط المنظمة".

الولايات المتحدة تتحول إلى الأعداء الضمان أمن العراق

سكوت بيترسون

تغيير لافت للنظر في الأجواء المشحونة هو ما يرغب قادة قوات الاحتلال في إنجازه عندما يستيقظ العراقيون في الأول من تموز، اليوم المحدد لاستعادة السيادة. تسليم أمن البلاد للقوات العراقية المشكلة حديثاً سيكون دفعة شديدة لذلك التغيير، لكن لتقديم المساعدة في إعادة الاستقرار وبناء الجيش يتحول القادة الأمريكيون الآن إلى أولئك الذين طردوهم: كبار ضباط صدام حسين.

المنتقدون -ومن بينهم العديد من الضباط العراقيين السابقين- يقولون أن الأمر بحل الجيش بأكمله، الصادر عن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر العام الماضي، كان خطأً جوهرياً، ويقولون أن ذلك أضاف عبئاً ثقيلاً على كاهل عملية إعادة الاستقرار في العراق، وموفراً مجندين مدربين جيداً للمقاومة المتنامية ضد الأمريكيين، وهو خلاف النصيحة المعبر عنها بوضوح في المخططات الخاصة لفترة ما بعد الحرب والتي أعدت في واشنطن.

يقول غسان العطية، المحلل السياسي في بغداد، "إنك تشذب (الجيش)، لا تقطعه كله" ويضيف "إنك تخلق أعداء- هنالك نصف مليون عاطل مع عوائلهم، إنك تجعل أمر تجنيدهم سهلاً. إنك تسلمهم إلى من يحسن استخدامهم". بعد أشهر من وضع آمال عظام على جيش وقوى أمن ناشئة، أطلقت المعركة الأخيرة أجراس الإنذار. كتيبة عراقية مشكلة حديثاً رفضت الأوامر بالانضمام إلى قوات المارينز الأمريكية في معركة الفلوجة. الشرطة تركت مواقعها، وفي بعض الحالات انضمت إلى المتمردين، في تقدير نزيه غير عادي قال بول بريمر يوم الأحد الماضي "من الواضح أن القوات العراقية لن تكون قادرة وحدها على التعامل مع هذه التهديدات بحلول الثلاثين من حزيران عندما تتولى حكومة عراقية السيادة.

في مستهل هذا الشهر، اجتاح أعداء الديمقراطية مراكز الشرطة العراقية وسيطروا على بنايات عامة في أنحاء عديدة من العراق. لم يكن بمقدور القوات العراقية منعهم".

٢٠٠,٠٠٠ مجند

نظرياً، دربت الولايات المتحدة ٢٠٠,٠٠٠ رجل شرطة وجندي ودفاع مدني، لكن الضباط العراقيين السابقين يقولون أن الحل الوحيد للفوضى الحالية هو إحياء أقسام كبيرة من الجيش العراقي السابق قبل أن تستفحل الفوضى وتخرج عن نطاق السيطرة، وهي فكرة بدأت تلقى اهتماماً لدى القادة الأمريكيين.

قال الجنرال جون أبي زيد قائد المنطقة الوسطى الأسبوع الماضي: "من الواضح جداً أنه علينا إعادة المزيد من كبار المسؤولين العراقيين -أصناف من العسكريين السابقين الذين ساهموا في قوى الأمن، خلال يومين سنرى عدداً كبيراً من كبار الضباط يعينون في مواقع رئيسة في وزارة الدفاع وفي هيئة الأركان وفي القيادات العراقية".

يتباهى الضباط العراقيون السابقون أن بإمكانهم تشكيل لجنة طوارئ في وزارة الدفاع خلال ٤٨ ساعة واستعادة الأمن والنظام في غضون أسبوع. توقعات كهذه هي تفكير متمنى ومرغوب، لكن هؤلاء الرجال لديهم لازمة يكررونها: لا يمكن استعادة الأمن من دونهم.

يقول العقيد سعد، الذي طلب استعمال هذا الاسم المستعار، "القط يعرف مكان الفأر، الأسد لا يعرف" ويضيف: "لن أعود إلى الجيش من أجل الأمريكيين -لا أستطيع مصافحتهم- لكنني سأعود من أجل حكومة عراقية، لقد وعد بوش إعادة بناء العراق، وبأن كل عربي سيتمنى أن يكون عراقياً" ويضيف العقيد سعد: "لقد أعطونا هذه الفكرة عن الحرية، وليس بوسع العراقيين التعامل معها. الحرية بالنسبة إليهم مهاجمة الأمريكيين بالحجارة والطماطم".

السبب هو حل الجيش العراقي، وهو تصرف جاء على خلاف الوصفات لفترة ما بعد الحرب التي قدمتها المجموعات العاملة في وزارة الخارجية. مشروع لفترة ما بعد الحرب صدر عن المجموعة العاملة للمبادئ الديمقراطية في ١٠ تشرين الأول عام ٢٠٠٢، وضعه خبراء أمريكيون ومنفيون عراقيون بارزون حذر بوضوح لا لبس فيه هذه المخاطر. يقول المشروع: "المسألة الرئيسة هنا هي إمكانية حدوث فوضى اجتماعية واقتصادية حقيقية إن سرحت أعداداً كبيرة من الموظفين العسكريين على الفور".

لكن ما قد يفعله الجنود العاطلون فكان مسألة أخرى. يلقي التقرير ضوءاً على الأخطاء التي ارتكبت بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في وسط وشرق أوربا، "حيث التقليص الكيفي وتسريح رجال الأمن في تلك البلدان أدى إلى زيادة عصابات الجريمة المنظمة. علينا أن نأخذ في الاعتبار نتائج ذلك في ما يتعلق بالعراق".

النموذج الإيراني

هنالك مثل له صداه في إيران، حيث قاد آية الله الخميني ثورة إسلامية في عام ١٩٧٩ ضد الشاه رضا بهلوي. يقول النقيب فؤاد الركابي: "عندما أزاحوا الشاه، أبقى الخميني على نفس النظم الأمنية ونجح -ومن ثم قام بطرد الأشخاص واحداً بعد واحد دونما تأثير على النظام الأمني. لو فعل الأمريكيون هذا في العراق، لما وصلنا إلى هذا المستوى من العنف".

هل فات الأوان؟ يقول النقيب الركابي: "تصريح واحد من على شاشة التلفاز يعيد الجيش. الأمن سيعود، معنويات الشرطة العراقية، والشعب يستعيد طمأنينته".

ذكرت الصحف البريطانية أن فكرة تعيين ضباط النظام السابق اقترحها مسؤولون بريطانيون في الصيف الماضي وبأن الولايات المتحدة: "غيرت المسار سراً" بداية هذا العام وأرسلت ٦ من كبار الجنرالات و٢٠ من كبار الضباط إلى الولايات المتحدة للتدريب.

لكن لم يقتنع الجميع بذلك. يقول السيد سعد الذي يعمل مع جماعة من الضباط السابقين تدعى "حركة الضباط الأحرار": "أن ما يريده الأمريكيون هو جيش رمزي فحسب، جيش غير قادر حتى على حماية نفسه". ويقول أن التدريب الأمريكي هو "للإعلام فقط" ويؤكد: "إنهم يعودون إلى القصر الجمهوري ليعملوا في التنظيف -لا أكثر". "الأمريكيون لم يختاروا الوطنيين، اختاروا فقط الموالين لهم، لكن ذلك لن يخدم الأمريكيين". يقول العميد عبد القادر محمد: "الأمريكيون الآن يقاتلون مجموعات صغيرة، وسوف ينسحبون إن قاتلوا مجموعات كبيرة. من المهم جداً للأمريكيين أن يأخذوا بالنصيحة: إنها مشكلة سياسية وليست مشكلة عسكرية. الجندي هو الورقة الأخيرة بالنسبة للسياسيين".

عن: كريستيان ساينس مونيتور
ترجمة/ زهي رضوان

نقل السلطة خطة الأمم المتحدة وعنف الرهابي

بيل باول
ترجمة/كنعان مجبل

الأخضر الإبراهيمي هو دبلوماسي بحكم الصنعة وساحر بحكم الضرورة. فالإبراهيمي المتمرس في الأمم المتحدة لأحد عشر عاماً وذو السبعين عاماً لديه اليوم عمل شاق هو محاولة جعل حكومات نظامية تظهر فجأة في أماكن كان النظامي فيها يحدد بماسورة المدفع.

في عام ٢٠٠١ أرسل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الإبراهيمي ليلملم حكومة جديدة في أفغانستان بعد أن أطاح جيش الولايات المتحدة بطالبان، وتسيطر تلك الحكومة الآن على العاصمة كابول لا أكثر، فما لا شك فيه أن النجاح في الأماكن التي يعمل فيها هو مصطلح نسبي. لذلك عندما احتاج جورج دبليو بوش أن يثبت في خضم الإصابات الأمريكية المتزايدة ونفاد الصبر العراقي المتصاعد أن للولايات المتحدة فعلاً خطة لإعادة السلطة للعراق بحلول الثلاثين من حزيران كشف النقاب عن رجل لم يسمع عنه الأمريكان مطلقاً مع أن الإدارة الأمريكية تعلق على مهارته الدبلوماسية مستقبل العراق السياسي بل مستقبلها إلى درجة كبيرة. إذ قال الرئيس بوش في مؤتمره الصحفي الثلاثاء الماضي (إننا نعمل بشكل وثيق مع مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي ومع العراقيين لتحديد الصيغة الدقيقة للحكومة التي ستتسلم السيادة). إذ أن خلق حكومة تستطيع كسب دعم عموم الشعب العراقي وتدير العراق حتى الانتخابات المخطط لها على نحو غير أكيد في السنة القادمة -الأمر الذي أربك الولايات المتحدة لأشهر- سيكون بالفعل العمل البارع القادم للإبراهيمي العظيم. وبإعطائها الإبراهيمي مباركتها العلنية فإن إلا دارة ليس لديها إلا خيارات قليلة ألا وهي التنحي جانباً وتركه يفصح عن نواياه.

وبعد أحد عشر يوماً في العراق أعلن الإبراهيمي في بغداد الأسبوع الماضي أنه كان ينوي بشكل جوهري أن يأخذ ما مدته سنة من التخطيط السياسي الذي تقوم به الولايات المتحدة ويجعده على شكل كرة ويرميه في علبة النفايات. إن لديه أفكاره الخاصة عن الكيفية التي ينبغي أن يحكم بها العراق ومن ينبغي أن يحكمه.

توسيع الأساس أم زواله؟

وفي أوائل هذا الأسبوع قال وزير الخارجية كولن باول إن توسيع مجلس الحكم المؤلف من ٢٥ عضواً والمعين من قبل الولايات المتحدة كان أكثر الطرق عملية لنقل السلطة بعد أن تحل سلطة الإئتلاف في ٣٠ حزيران. لكن خطة الإبراهيمي التي سيقدمها لمصادقة عنان عليها هذا الأسبوع تتخذ زوال المجلس كنقطة إنطلاق لها على أن تحل محله حكومة قائمة بالمقام تضم أعضاء من الخبراء (تكنو قراط) يتم من خلال عملية ستشارك فيها الولايات المتحدة ولا تديرها. وفي الماضي الذي ليس ببعيد كانت خطة (الإبراهيمي (ب) قد أغضبت صانعي السياسة في الولايات المتحدة خاصة المسؤولين المدنيين في البنتاغون الذين كانوا قد صرفوا عن أذهانهم فكرة التخلي عن أي سيطرة على العراق لصالح الأمم المتحدة، لكن ما حدث في الأسبوع الماضي هو أن البيت الأبيض لم يكد يستطيع الانتظار حتى راح يدعم مقترحات الإبراهيمي. وفي يوم الجمعة وقف بوش مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وأخبر الصحفيين الذين كانوا قد سألوا عن خططهم السياسية الخاصة بالعراق أن يبحثوا عن رجل مقصده الجديد وقال: (ذلك ما سيقرره السيد الأبراهيمي) وأضاف: "إنكم ستشاهدون عملية يكشف عنها ولن يكون عليكم طرح ذلك السؤال في الأول من تموز).

لقد كان للصخب والفوضى خلال الأسابيع الثلاثة الماضية في العراق تأثير بالغ على واشنطن. ومع اضطراب الشيعة المنتشر في الجزء الجنوبي من البلد والمعارك العسكرية الشرسة المندلعة في الفلوجة، المدينة التي تقع إلى الغرب من بغداد والتي أصبحت قلب المقاومة السنية، فإن الإدارة خاطرت بفقدان السيطرة تماماً في العراق.

لقد استبدل يقين الولايات المتحدة من إنها تستطيع تهدئة العراق وحدها باحترام للأمم المتحدة وحديث متفائل عن قرار جديد لمجلس الأمن يقرر دور الأمم المتحدة السياسي في العراق واعترافاً صريحاً أن إزالة الطابع الأمريكي للاحتلال الذي مدته عام هو أمر حيوي لإبطال مفعول العصيان وتوجيه العراق نحو حكم الذات.

إن القبول الفوري لخطة الإبراهيمي كان مؤشراً على الوقت الضيق لدى الولايات المتحدة وحلفائها والذي كان عليهم أن يخسروه لو إنهم أجلوا تلقي مساعدة في الخروج من هذه الورطة. إذ قال توني بلير في (روز غاردن) الأسبوع الماضي: (أن هذا صراع تاريخيّ وإننا في وقت عصيب جداً).

وتبقى المحصلة بعيدة عن الحسم وإن ما بدأ كهجوم مقابل للولايات المتحدة ضد العصاة على جبهتين قد أصبح بحلول نهاية الأسبوع الماضي عامل موازنة متوتراً في المناطق التي يهيمن عليها الشيعة والسنة. وقد عقد مسؤولو الولايات المتحدة محادثات مع وسطاء عراقيين تهدف إلى تعليق الهجمات العسكرية للإئتلاف الأمر الذي يعتقد الكثير من العراقيين الموالين لأمريكا أنه أساء أكثر مما نفع في كسب القلوب والعقول عبر البلد.

البداية في الجنوب

بدت الخطة الدبلوماسية أكثر احتمالاً لأن تؤتي ثمارها في الجنوب الذي يهيمن عليه الشيعة حيث يبدو المقاتلون الموالون لرجل الدين الشاب مقتدى الصدر ملتزمين بوقف إطلاق النار حتى لو تحشدت القوات الأمريكية خارج مدينة النجف المقدسة. وعلى النقيض من ذلك قتل المتمردون في الفلوجة تسعة من جنود مشاة البحرية خرقاً للهدنة التي أعلنها القادة الأمريكيون وقد قابلت مجلة التايم رجلاً زعم إنه شارك في تمرد الفلوجة وأعطى تفاصيل مخيفة عن هجوم قريب العهد على جنود مشاة البحرية هناك. وقال عندما دخلت ثلاث دبابات أمريكية وست عربات من طراز (همفي) وحوالي سبعين من جنود البحرية منطقة نزال في الفلوجة كمنت لهم مجموعة من ٢٥ متمرداً ببندقية آلية طراز آر بي كي روسية الصنع وقاذفة آر بي جي وبنادق كلاشنكوف هجومية فدمروا دبابة واحدة وأعطبوا أخرى وفروا قبل أن يتمكن الأمريكيون من الرد على النار. أعلنت قوات الإئتلاف على نحو غير متوقع أن الطرق الرئيسة التي تؤدي إلى شمال بغداد وجنوبها قد أغلقت عن المرور المدني لأجل غير محدد. أما السبب الرسمي الذي أعلن فكان أعمال تصليح لكن مصدراً عسكرياً للإئتلاف قال إن الطرق كانت (خطرة جداً وتحت ضغط كبير من العدو).

خطف الجانب

إن أي أمل في أن الولايات المتحدة يمكنها قريباً فرض النظام قد قلل منه أيضاً نزوع المتمردين لخطف الأجانب ومن ضمنهم جنود الولايات المتحدة. ففي السادس عشر من نيسان بثت قناة الجزيرة شريط فيديو للجندي الأول (كي موبين) البالغ من العمر عشرين عاماً ومن منطقة باتافيا، أوهايو، محاطاً بمقاتلين كانوا قد أخذوه رهينة بعد أن هوجمت القافلة التي كان مسافراً ضمنها يوم ٩ نيسان خارج بغداد. ولا يزال بعض أفراد تلك القافلة مفقودين ومن بينهم مقاولون من القطاع الخاص.

يقول المسؤولون الأمريكيون أن قبول الإدارة الطوعي لخطة الإبراهيمي لم يكن استجابة للاضطراب الأخير. وتقول مصادر الإدارة أن الولايات المتحدة قررت أوائل هذا العام المساهمة مع الأمم المتحدة عندما وصل الأمر لتقرير ما سيحدث بعد ٣٠ حزيران. وفي شباط الماضي ساعد الإبراهيمي بالعمل مع مجلس الحكم في التوصل إلى القانون الإداري الانتقالي الأمر الذي وضع الخطوط التوجيهية التي ستتولى بموجبها حكومة عراقية مؤقتة السلطة. ومع أن الولايات المتحدة كانت تريد أصلاً نقل السيادة إلى مجلس حكم موسع فإن الإبراهيمي، مدعوماً بروبرت بلاكول مندوب مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس في العراق، مضى قدماً في المفاوضات مع العراقيين بخصوص بديل ما. وفي الوقت الذي يقترب فيه موعد الثلاثين من حزيران أكثر فإن باول أخبر الإبراهيمي أن الإدارة كانت راغبة في السماح له بعمل أي شيء ما دام قد فعل شيئاً.

وفي الوقت الذي عاد الإبراهيمي إلى العراق قبل اسبوعين كان البيت الأبيض محتشداً بصورة كاملة خلف جهوده. وقد رافق بلاكول الإبراهيمي في رحلته وكانت مسؤولية بلاكول هي التأكد من عدم إمكانية أي شخص تخريب عمل الإبراهيمي -وكان المسؤولون المدنيون في البنتاغون بشكل خاص، الذين شعروا أن السيطرة تفلت من أيديهم كذلك وكذلك أعضاء مجلس الحكم الذين حاولوا منع عودة الإبراهيمي يعلمون أنه ميال للإطاحة بهم والبدء بداية جديدة.

يبدو أن ذلك قد تحقق مؤقتاً لكن المهمة الأكثر براعة في وضع مقترح الإبراهيمي موضع النجاح تبدأ الآن. وفي الوقت الذي لا تزال فيه الكثير من تفاصيلها تمضي قدماً فإن الخطة تتطلب من الإبراهيمي تعيين هيئة من العراقيين ستساعد الأمم المتحدة في تعيين رئيس ونائبين للرئيس ورئيس وزراء ومجموعة من التكنو قراط (الخبراء) لإدارة الوزارات وتهيئة البلد للانتخابات في أوائل عام ٢٠٠٥.

وإذا ما نظر إلى الخطة نظرة ناقدة فإنها تحاول إعادة المسلمين السنة، الذين يشكلون ٣٠٪ من سكان العراق وحكموا العراق في ظل صدام حسين، إلى العملية السياسية. وفي الأسبوع الماضي عارض الأخضر الإبراهيمي صراحة حملة (اجتثاث البعث) التي ترعاها الولايات المتحدة والتي جردت معظم أعضاء حزب بعث صدام من أعمالم الحكومية القديمة.

يقول الإبراهيمي: (إن المختصين الذين يحتاجهم البلد حاجة ماسة قد طردوا) موضحاً أن البعثيين الذين تخلوا أيديهم من الدماء سيرحب بعودتهم إلى الحكومة. ولطالما ذهب مسؤولو الخارجية الأمريكية إلى القول أنه لا أمن في العراق ما لم يقدم للسنة بديل للعصيان المسلح.

عودة البعثيين

وبإعطاء البعثيين مقعداً حول الطاولة يأمل الإبراهيمي أن يجرى تصويت لتعيينهم. ولن يكون ذلك سهلاً لأن قرار إشراك أعضاء من النظام السابق حتى وإن كانوا من مستوى أدنى أمر مثير للجدل كثيراً بين الغالبية من شيعة العراق الذين عانوا معاناة كبيرة على أيدي البعثيين تحت حكم صدام. ويتوجب على الإبراهيمي بعد ذلك أن يؤمن دعم أهم رجل شيعي عراقي ألا وهو آية الله العظمى علي السيستاني الذي رفض حتى الآن أياً من الخطط الموضوعة لإقامة حكومة عراقية جديدة. وقد اجتمع الإبراهيمي مع ابن السيستاني ولم يستبعد أحمد فوزي المتحدث باسم الإبراهيمي إمكانية أن يطلب السيستاني ضمانات أن الحكومة المستقبلية تقوم، من بين أمور أخرى، بتحديد قدرة السنة والأكراد على التدخل بأمور الشيعة.

إن حكومة ترعاها الأمم المتحدة لن تتمكن بحكم اللزوم من كسب ثقة عموم الشعب العراقي. وتأمل الولايات المتحدة في أن خطة الإبراهيمي ستكون مقبولة بحكم ميزتها الواضحة في أنها لم تعد من قبل الأمريكيين أو حلفائهم في مجلس الحكم. ومع ذلك سيكون على أعضاء حكومة ما بعد الثلاثين من حزيران الحصول على مباركة حقيقية من الأمريكيين -وهي نقطة لم تغب عن العراقيين. فهذا صلاح حسن حبيب، ٢٢ عاماً ويعمل قصاباً في إحدى الضواحي الشيعية القريبة من بغداد يقول (لا يمكنهم أن يصححوا الخطأ بالخطأ) ويضيف (الحكومة القادمة ينبغي أن تنتخب).

إن سمعة الأمم المتحدة في العراق تكاد تكون سمعة غير لامعة فقد عانى العراقيون العاديون أكثر من عقد في ظل عقوبات سنت باسم الأمم المتحدة كما أن الصحافة العراقية الحديثة الحرية راحت تكشف ومنذ سقوط صدام عن أدلة لفساد شامل في برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء. وما لم يتحسن الوضع الأمني بصورة كبيرة في الأسابيع العشرة القادمة لن يكون من المحتمل أن تبدو الحياة اليومية في ظل الاحتلال مختلفة.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي أنها تنوي إبقاء ١٣٥٠٠٠ جندي في العراق للأشهر الثلاثة القادمة في الأقل أي أكثر بـ(٣٠٠٠٠) مما توقعته القيادة الأمريكية الوسطى لشهر مايس. وقد أعاد كل من بوش وبلير التأكيد على عزمهما التمسك بموعد ٣٠ حزيران مهما حصل فهما لا يريدان المخاطرة في تسليم العراقيين ما يشبه السيادة. ومع ذلك فإن نقل السلطة في حزيران إلى أي حكومة تتشكل في نهاية الأمر يبدو على نحو متزايد حدثاً رمزياً. وطالما أن بعض القوات المناوئة للإئتلاف تحافظ على سيطرتها على أجزاء من البلد فليس لقادة الولايات المتحدة خيار سوى إبقاء القوات في وضع قتال. ومع أن العنف في العراق قد انخفض نوعاً ما الأسبوع الماضي فإنه لا الجيش الأمريكي ولا مصادر الاستخبارات العراقية يعتقدون أن ذلك سيدوم طويلاً.

تصاعد العنف

يقول مصدر استخبارات عراقي كبير قولاً جازماً أن دورة العنف ستتصاعد ولا تنخفض في الأسابيع القادمة حسب التقارير الاستخبارية لوكالته. إضافة لذلك يبدو أن هناك دليلاً على وجود مقاتلين أجانب من ضمنهم عملاء القاعدة يساعدون في توجيه المقاومة العراقية. ويزعم مسؤول استخبارات عراقي آخر إنه متأكد بنسبة ٦٠٪ إلى ٧٠٪ أن أبو مصعب الزرقاوي الأردني الذي يدير عمليات القاعدة في العراق كان مشتركاً في معارك الفلوجة.

إن الاحتمال المروع بالنسبة للولايات المتحدة هو أن يستغل المتمردون الهدوء الحالي للتحضير لهجمات جديدة. إذ يقول أحد المتمردين الذين قابلتهم مجلة التايم الأسبوع الماضي أن معظم قواته استخدمت خدعة محادثات الهدنة الأخيرة للانسحاب من الفلوجة لمشاغلة قوات الولايات المتحدة وتوفير غطاء لمتمردين آخرين لمغادرة المدينة والاتجاه إلى العاصمة.

إذا كانت تلك لمحة لمعارك ما زال يجب خوضها فإن الأمر يكاد يكون مطمئناً للإبراهيمي ومسانديه الأمريكيين الجدد المتحمسين وهم يحاولون جر العراق نحو هدفهم النهائي: إجراء انتخابات وطنية مقررة في كانون الثاني.

ربما يتضح أن تلك المهمة أكثر المهمات إخافة على الإطلاق علماً أن الأمم المتحدة سرعان ما تحتاج إلى مراقبين على الأرض للمساعدة في التحضير للتصويت. لذلك راحت الولايات المتحدة تتحسس بحذر أفكار الدول الأخرى لترى إن كانت ستساعد في توفير فرق أمنية تحمي موظفي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة. ويقول أحد مسؤولي الخارجية: (إن بعض الدول التي لم تساهم (حتى الآن) بقوات ربما تكون راغبة في ذلك). بيد أن تحويل ذلك الأمل إلى حقيقة يتطلب في الأقل خفضاً دائماً لعنف الأسابيع القليلة الماضية. وبينما قدم الإبراهيمي إلى إدارة بوش الخطة (ب) فإن أمام الولايات المتحدة الكثير من العمل في العراق أن تكن تأمل في تجنب الخطة (ج).

مجلة التايم

بيل باول
ترجمة/كنعان مجبل